

التاريخ : ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢

اشارة :

قرار إداري رقم (٥٣٠) لسنة 2022م

وكيل الوزارة

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (15 / 1979) في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم رقم 53 لسنة 1998م في شأن تحديد اختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (18) لسنة 2011 بشأن قواعد المفاضلة في الترقية بالاختيار.
- وعلى القرار الوزاري رقم (26) لسنة 2019 بشأن البناء التنظيمي لمكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- وعلى القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2017 بشأن تفويض وكيل الوزارة في بعض الاختصاصات.
- وعلى القرار الوزاري رقم (2021/12) بشأن ندم السيد/ د أحمد براك الهيفي وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات لمباشرة اختصاصات وكيل الوزارة.
- وعلى القرار الوزاري رقم (27) لسنة 2019 بشأن الشروط الاضافية لشغل الوظائف الاشرافية بمكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- وعلى موافقة لجنة شئون الموظفين رقم (7) المنعقدة بتاريخ 2022/12/14 بندب السيدة/ مريم محمد فهد المزيد - رئيس قسم التنسيق والمتابعة - لوظيفة مراقب شئون مكتب الوزير.
- وعلى موافقة مراقبي شئون التوظيف رقم (2022/181) المؤرخة 2022/12/28 بشأن ندم السيدة/ مريم محمد فهد المزيد لشغل وظيفة مراقب شئون مكتب الوزير بإدارة مكتب الوزير.

قرر

مادة أولى:

تندب السيدة / مريم محمد فهد المزيد - رئيس قسم التنسيق والمتابعة - كويتية الجنسية (ر.م 278101100066) للعمل مراقبا لشئون مكتب الوزير بإدارة مكتب الوزير.

مادة ثانية :

على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره. وينشر في لوحات الإعلان بالوزارة.

وكيل الوزارة

د. أحمد براك الهيفي

الوكيل المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات
مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة

